

Distr.: General  
13 November 2007  
Arabic  
Original: French



رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس  
الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقريراً عن الأعمال التي اضطلع بمجلس الأمن خلال رئاسة  
فرنسا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق). وقد أعدت هذه الوثيقة على مسؤوليتي بعد  
إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وسأكون ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق  
مجلس الأمن.

(توقيع) جان - مورييس ريبير



## مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

### تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة فرنسا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)

اضطلع مجلس الأمن، برئاسة السفير جان - موريس ريبير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ببرنامج عمل واسع النطاق. فخلال شهر أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن ١٥ جلسة، منها واحدة على مستوى القمة، وأربع جلسات إحاطة وجلسة واحدة مع البلدان المساهمة بقوات. وأجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته في تسع مناسبات. واتخذ المجلس ستة قرارات وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية ووافق على أربعة بيانات صحفية.

### أفريقيا

#### جمهورية الكونغو الديمقراطية

خلال مشاورات أجريت في ٧ أيلول/سبتمبر، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدمون موليه، إحاطة للمجلس بشأن الحالة في كيفو الشمالية وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدى رفض مقاتلي الجنرال المخلوع لوران نكوندا المشاركة في عملية "الإدماج" إلى تفاقم حدة التوترات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وخلال مشاورات أُجريت في ١١ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، جون هولمز، بشأن الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكد على الاحتياجات الإنسانية الملحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية حيث تسبب استمرار القتال في عمليات تشرد كبيرة للسكان وشدد على أن العنف الجنسي في هذا البلد قد بلغ حدا يثير الانزعاج، ودعا إلى إبداء تصميم أكبر على مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي اليوم نفسه، وافق أعضاء مجلس الأمن على بيان صحفي بشأن الحالة في كيفو الشمالية أعربوا فيه عن قلقهم العميق إزاء المواجهات الأخيرة في كيفو الشمالية بين عناصر نكوندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك لاستمرار أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجموعات المسلحة غير القانونية الأخرى.

وقد شددوا على ضرورة كفالة عدم تلقي جميع المجموعات المسلحة غير القانونية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لأي دعم ونزع سلاحها دون مزيد من التأخير. وأعربوا

عن دعمهم لإجراءات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما إجراءاتها لحماية المدنيين، وحثوا السلطات الكونغولية على مضاعفة جهودها سعياً إلى إيجاد حل شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للتوترات الحالية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وحلها بالوسائل السياسية والدبلوماسية وإلى تكثيف جهودها للتصدي للإفلات من العقاب.

## ليبيريا

عقد المجلس جلسة خاصة في ٦ أيلول/سبتمبر مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. واستمع المجلس بعد ذلك إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في ليبيريا، ألان دوس، الذي عرض تقرير الأمين العام (S/2007/479) بشأن الحالة في ليبيريا. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس القرار ١٧٧٧ (٢٠٠٧) بوصفه نصاً رئاسياً. مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وخفض بموجبه عدد الأفراد المقرر نشرهم اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، على نحو ما أوصى الأمين العام.

## الصومال

قدم السفير دوميساني شادراك كومالو (جنوب أفريقيا)، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، إحاطة للمجلس يوم ١١ أيلول/سبتمبر بشأن عمل فريق الرصد ولجنة الجزاءات. وقد شدد على وجه الخصوص على أن الصومال يغص بالأسلحة، على النحو الذي أبلغ عنه فريق الرصد.

## السلام والأمن في أفريقيا

في ٢٥ أيلول/سبتمبر، ترأس نيكولاس ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، مناقشة في مجلس الأمن على مستوى القمة بشأن موضوع "السلام والأمن في أفريقيا"، بمشاركة الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ألفا عمر كوناري. وقد سلط المشاركون الضوء على أهمية السلام والأمن في أفريقيا للمجتمع الدولي برمته. وفي السياق الذي نشأ عن اتخاذ القرارين ١٧٦٩ (٢٠٠٧) و١٧٧٨ (٢٠٠٧)، شددوا على ضرورة مواصلة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لجهودهما الرامية إلى تعزيز تعاونهما المؤسسي والتنفيذي.

## سيراليون

في ١٩ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غينو، بشأن الحالة في سيراليون بعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وقد شدد على أن العملية الانتخابية كانت حرة ونزيهة، بالرغم من وجود قدر من التوتر ظل تحت سيطرة اللجنة الانتخابية المستقلة وقوات الشرطة. وأعرب عن أمله في أن يقدم المجتمع الدولي دعمه إلى هذا البلد لتمكينه من التصدي للتحديات الاقتصادية والأمنية التي يواجهها. ووافق أعضاء المجلس على بيان صحفي يشيد بشعب سيراليون واعتمده.

## السودان

استمع المجلس، خلال مشاوراته التي أجراها في ٧ أيلول/سبتمبر، إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان. ولاحظ أعضاء المجلس أن العديد من القضايا الهامة لا تزال دون حل أو متأخرة عن الموعد المقرر لحلها، بالرغم من استمرار إحراز تقدم في عملية السلام بين الشمال والجنوب. وشددوا على ضرورة استمرار التزام الطرفين بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل.

واستمع المجلس، خلال مشاوراته التي أجراها في ١٠ أيلول/سبتمبر، إلى الإحاطة التي يقدمها كل ثلاثة أشهر رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، السفير مارتشيلو سباتافورا (إيطاليا)، بشأن أنشطة اللجنة. وأبلغ أعضاء المجلس، بخاصة، أن اللجنة قد درست التقرير المؤقت الثاني الذي قدمه فريق الخبراء في تموز/يوليه. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٧٩ (٢٠٠٧) الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والذي مدد بموجبه ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وخلال المشاورات التي أجراها المجلس في ١٢ أيلول/سبتمبر، قدم الأمين العام إحاطة بشأن زيارته التي قام بها مؤخراً إلى السودان وتشاد والجمهورية العربية الليبية. وقد مكنت تلك الزيارة الأمين العام من إعطاء زخم إضافي للجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، بما فيها الأعمال التحضيرية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والخطوات المقبلة في العملية السياسية، ومعالجة الجوانب الإقليمية لأزمة دارفور، والتذكير بالأهمية الحاسمة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذاً كاملاً وفي حينه، ولفت الانتباه إلى الأهمية المركزية لإحراز تقدم في كفالة حل مستدام للتراعات. وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم الذي لا يتزعزع لعمل الأمين العام المتعلق بالسودان.

## تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والمنطقة الفرعية دون الإقليمية

خلال المشاورات التي أجراها مجلس الأمن في ١٩ أيلول/سبتمبر، قدم وكيل الأمن العام لعمليات حفظ السلام إحاطة للمجلس بشأن الأعمال التحضيرية للوجود المتعدد الأبعاد في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو المطلوب في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/30).

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، بوصفه نصا رئاسيا، الذي وافق بموجبه على إنشاء وجود متعدد الأبعاد في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، بغرض المساعدة في تهيئة ظروف أمنية مواتية لعودة اللاجئين والمشردين بصورة طوعية وآمنة ودائمة، يتألف من بعثة للأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد)، وقوة شرطة تشادية خاصة (الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية) وعملية عسكرية للاتحاد الأوروبي. وقد حضر الجلسة وزيرا خارجية تشاد أحمد علام - مي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، كومي زومارا.

## آسيا

### تيمور - ليشتي

في ١٠ أيلول/سبتمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام، أتول كهاري، إحاطة للمجلس بشأن الحالة في تيمور - ليشتي وعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وأكد الممثل الخاص على التقدم المحرز من خلال العملية الانتخابية، لكنه شدد على التحديات التي تلوح في الأفق والمرتبطة أساسا بإصلاح قطاع الأمن والعدالة والمساءلة والمشردين. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/33) شدد فيه على ضرورة حل جميع الأطراف للمنازعات عن طريق القنوات السلمية وأعاد تأكيد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

## أفغانستان

في ١٩ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس، بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع عضو واحد عن التصويت، القرار ١٧٧٦ (٢٠٠٧)، الذي مدد بموجبه ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أصدر المجلس بيانا صحفيا يدين الهجوم الإرهابي الذي شهدته كابل في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

## مياممار

في ٢٠ أيلول/سبتمبر، قدم المبعوث الخاص للأمين العام، إبراهيم غمباري، إحاطة إلى المجلس بشأن مياممار. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس مشاوراة طارئة استجابة للأزمة في مياممار. وبعد المشاورة، أدلى الرئيس ببيان شفوي إلى وسائط الإعلام يعرب عن دعم المجلس لقرار الأمين العام بإفاد مبعوث خاص إلى المنطقة.

## الشرق الأوسط

في ٢٠ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى عرض قدمه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لين باسكو، وأجرى مشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما فيما يتعلق بقضية فلسطين.

## لبنان

في ١٩ أيلول/سبتمبر، قدم وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، نيكولاس ميشيل، إحاطة لمجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام (S/2007/525) عن تنفيذ القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) بشأن إنشاء المحكمة الخاصة للبنان.

وفي اليوم نفسه، وافق أعضاء المجلس على بيان صحفي يرحب بتقرير الأمين العام (S/2007/525) عن تنفيذ القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) بشأن إنشاء المحكمة الخاصة للبنان.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2007/34) أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي شهدته بيروت في ١٩ أيلول/سبتمبر والذي أودى بحياة سبعة أشخاص على الأقل، من بينهم عضو البرلمان، أنطوان غانم.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، وجّه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الأمين العام (S/2007/557) يبلغه فيها أن أعضاء المجلس، بعد أن درسوا بعناية رسالته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (S/2007/556)، أشاروا إلى القرارين ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧) ودعوا لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى تقديم المساعدات التقنية الملائمة للسلطات اللبنانية في التحقيق في اغتيال النائب البرلماني، أنطوان غانم، في ١٩ أيلول/سبتمبر.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وافق المجلس على بيان صحفي أدلى به رئيس المجلس، وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنر، يدعو إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقاً للقواعد والمواعيد المحددة الدستورية اللبنانية، ودون أي تدخل خارجي، وباحترام تام لسيادة لبنان، على أساس الوحدة الوطنية وفي جو خال من العنف والخوف والترجيع، ولا سيما ضد ممثلي الشعب اللبناني والمؤسسات اللبنانية.

## أوروبا

### جورجيا

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، ناقش المجلس الحالة في جورجيا في ضوء الحادث المسلح الذي وقع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم للخسائر في الأرواح وعن قلقهم إزاء زيادة التوتر داخل منطقة النزاع وخارجها.

### منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في ٢٨ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها ميغيل أنخيل موراتينوس كويوبي، وزير الخارجية والتعاون الإسباني ورئيس مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن أولويات وأنشطة المنظمة.

### الأمريكتان

#### هايتي

في ١٢ أيلول/سبتمبر، قدم الأمين العام إحاطة للمجلس بشأن زيارته التي قام بها إلى هايتي في آب/أغسطس.

### مسائل أخرى

#### عدم الانتشار

في ١٩ أيلول/سبتمبر، عرض رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير يوهان سي. يرييكي (بلجيكا)، تقرير اللجنة. واعتمد المجلس التقرير الذي يقدم موجزاً لأنشطة اللجنة خلال فترة التسعين يوماً السابقة في جلسة رسمية.

### المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

عملاً بالطلبين المقدمين في رسالتين مؤرختين ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهتين من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٧٤ (٢٠٠٧)، الذي أعاد بموجبه تعيين المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حسن بوبكر جالو، لمدة أربع سنوات؛ واتخذ بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت القرار ١٧٧٥ (٢٠٠٧)، الذي مدد بموجبه ولاية المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كارلا دل بونتي، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.